

# "مصر خلف الأسوار".. حملة عالمية من 15 منظمة حقوقية للدفاع عن المعتقلين



الأحد 19 يناير 2025 10:00 م

تزامنًا مع الاستعراض الدوري الشامل لملف حقوق الإنسان في مصر، المقرر مناقشته في 28 يناير الجاري بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أطلقت 15 منظمة حقوقية دولية غير حكومية، حملة عالمية، تحت وسم "مصر خلف الأسوار"، من أجل الدفاع عن المعتقلين السياسيين في مصر

ويُعد الاستعراض الدوري الشامل عملية فريدة تهدف إلى مراجعة سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حيث تتيح للدول الفرصة لتوضيح الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتغلب على التحديات التي تعيق التمتع بهذه الحقوق

ودعت الحملة إلى المشاركة في فعاليات الاستعراض الدوري الشامل، وطالبت بـ (وقف أحكام الإعدام - دعم ضحايا التعذيب والمعتقلين في مصر - المطالبة بالإفراج الفوري عن النساء المعتقلات - الضغط على السلطات المصرية لوقف التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية - الكشف عن مصير المختفين قسرًا في مصر - الوقوف بجانب المدافعين عن حقوق الإنسان بكل السبل المتاحة).

وفي السياق نفسه، سلّطت الحملة الضوء على الأوضاع المأساوية للمعتقلين والأحكام القضائية الجائرة بحقهم، خاصّة أحكام الإعدام، حيث أصدر النظام المصري 1600 حكم إعدام، نفذ منها 105 أحكام بحق المئات من المعارضين كما كشفت الحملة أن عدد المختفين قسرًا في مصر بلغ 19011 شخصًا منذ عام 2013 وحتى عام 2024 ونشرت الحملة عددًا من الشخصيات التي أصدر النظام المصري فيهم حكم الإعدام، ومنهم:

## أسامة ياسين رمز ثورة يناير 2011

بعد أسامة ياسين، أحد أبرز رموز ثورة 25 يناير 2011 التي شهدتها مصر شغل منصب وزير الشباب عام 2012، قبل أن يتم اعتقاله في عام 2013 في أعقاب الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد وفي عام 2014، نُقل ياسين إلى الحبس الانفرادي، حيث ظل معزولاً عن العالم الخارجي وفي عام 2016، تم منعه من تلقي الزيارات، مما زاد من عزله ومعاناته. وفي عام 2021، صدر حكم نهائي بإعدام ياسين، وهي الخطوة التي أثارت جدلاً واسعاً على المستويين المحلي والدولي ويعتبر أسامة ياسين رمزاً للنضال من أجل الحرية والعدالة في مصر، وتجسيداً لمعاناة العديد من المعتقلين السياسيين في البلاد.

## أسعد الشيخة نائب رئيس ديوان رئيس الجمهورية

شغل أسعد الشيخة منصب نائب رئيس ديوان رئيس الجمهورية في 4 يوليو 2012، وفي يوليو 2013، تم اعتقاله برفقة الرئيس المصري السابق، محمد مرسي، بعد الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد وفي أكتوبر 2016، صدر حكم بحقه بالسجن لمدة 20 عامًا ثم أُضيف إليه حكم آخر بالسجن لمدة 7 أعوام في سبتمبر 2019. وبحلول نوفمبر 2024، يكون الشيخة قد أمضى 11 عامًا داخل السجن، في ظل ظروف قاسية أثارت انتقادات واسعة من قبل المنظمات الحقوقية.

## النظام المصري يستعد

حشدت حكومة السيسي جهودها استعدادًا لمراجعة سجلها الحقوقي أمام مجلس حقوق الإنسان العالمي، المقرر انعقاده في 28 يناير الجاري، وسط مخاوف من تصاعد الانتقادات الموجهة إليها من قبل خبراء الأمم المتحدة والمقررين الخاصين، الذين عقدت معهم جلسة نقاشية الشهر الماضي لتسويق جهودها في مجال حقوق الإنسان.

غير أن انعقاد الجلسات تزامن مع حديث عن ضعف الاستجابة لمطالب الإفراج عن المحبوسين، وإمكانية تراجع تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، الذي سيتولى تقديم الملف المصري، مما يجعل احتمالات تمرير المناقشات دون مشكلات أمرًا صعبًا. وتأتي هذه المراجعة الدورية لمصر كل أربع سنوات، في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان التي انطلقت عام 2008. وبموجب هذه الآلية، يتم استعراض أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة (193 دولة) ثلاث مرات، وهي آلية تتيح لكل حكومة تقديم تقرير رسمي عن أوضاع حقوق الإنسان لديها.

يُعد الاستعراض الدوري الشامل أحد أهم الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، إلا أنه لا يمتلك سلطة إلزام الدول بتنفيذ التوصيات الموجهة إليها ومع ذلك، في حال قبلت الدولة التوصيات بشكل كامل، تتحول هذه التوصيات إلى التزامات أخلاقية ودبلوماسية، مما يعزز التعاون بين الدولة المعنية ومجلس حقوق الإنسان الدولي.

وأفاد مصدر حكومي مسؤول بأن المخاوف من تزايد الانتقادات أثناء المراجعة الدورية الشاملة تتمثل في تشكيل رأي عام عالمي يسلط الضوء على الانتهاكات في الملف الحقوقي المصري، خاصة إذا ارتبط الأمر بخفض تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان وأوضح المصدر أن خفض التصنيف يعني أن الجهة الحقوقية المحلية لم تعد محل ثقة خارجيًا.

وأشار المصدر إلى أن القاهرة تتوجس من استخدام ملف حقوق الإنسان كأداة للضغط عليها، خاصة في ظل سعيها للحصول على منح ومساعدات اقتصادية من دول الاتحاد الأوروبي، التي تعلق بشكل مستمر على الحالة الحقوقية في مصر كما أن تزايد عدد التوصيات الصادرة عن آلية المراجعة يُعد إشارة إلى أن مصر لا تبدي التزامًا كافيًا بتحسين أوضاع حقوق الإنسان.